A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.52
19 December 1990

ARABIC

الجمعية العامة

JAN 2 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد دي ماركو	(مالطة)
ثم :	السيد فلوريس برمودين	(هندوراس)
	(نائب الرئيس)	
ثم :	السيد دي ماركو	(مالطة)
	(نائب الرئيس)	

- قضية فلسطين [٣٣] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الامين العام

(ج) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . ويذبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/45/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/45/709)

(ج) مشاريع قرارات (A/45/L.24 الى A/45/L.28)

السيد محمد (العراق) : ها نحن نعود مرة أخرى الى هذا المنبر الدولي الموقر لكي نناقش القضية الفلسطينية . ولنا كل الحق أن نتساءل إن كانت هذه هي المرة الاربعون ، أم العشرون أم أنها ستكون الاخيرة ؟ إن هذا السؤال سيظل معلقا دون إجابة ، مما يجعلنا نركز على أهم الاسباب التي تحول دون التوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية رغم وضوح الطريق - هذا الطريق الذي أقره المجتمع الدولي منذ سنوات عديدة ، وأصدر من أجله مئات القرارات . فقد أصدرت الجمعية العامة ٤٠٠ قرار حول القضية الفلسطينية والشرق الأوسط ، من أجل وضع الحل الذي يؤدي الى تمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف ، وبقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد .

يحق لنا أن نتساءل عن الحقيقة ، ولماذا بقيت قضية فلسطين والشرق الاوسط ولبنان دون حل ، ولماذا لم تنفذ قرارات مجلس الامن بشانها والتي بلغت ١٦٦ قرارا ؟ والى متى ستظل اسرائيل تحتل الاراضي العربية وتعلن بوقاحة أنها جزء من "أرض اسرائيل" ، وتطلق اسم "يهودا والسامرة" على الضفة الغربية وتعلن القدس عاصمتها الابدية !

الى متى ستظل قوات الاحتلال الصهيوني العنصري تقترف الجرائم بحق الشعب الفلسطيني والى متى سيظل هذا الشعب المكافح غير قادر على التمتع بحقوقه الإنسانية المشروعة ؟

إن العقبة الرئيسية التي حالت وتحول دون تنفيذ قرارات مجلس الامن وبخاصة تلك التي تدعو الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف تتجسد في أن الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ترفضان الاعتراف للشعب الفلسطيني من دون شعوب العالم بحق تقرير المصير .

في الوقت الذي أدان فيه العالم ولعدة عقود العدوان الصهيوني على الامة العربية وعلى الشعب الفلسطيني بخاصة ، وفي الوقت الذي يستمر فيه الإرهاب الصهيوني بقيادة الإرهابي المخضرم شامير وعصاباته الإرهابية ، تظل أصابع الاتهام تشير بكل قوة ووضوح الى الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها القوة الكبرى الغاشمة التي تقف بشكل علني ضد الامة العربية وحقوقها المشروعة وتنحاز الى الكيان الصهيوني مقدمة له كل الدعم السياسي والاقتصادي والمعنوي والعسكري . وبطريقة مستمرة تجعل من الصواب القول بأن معاناة الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه سببها يعود الى هذه السياسة الامريكية الغاشمة التي تشكل جريمة دولية بحق الإنسان وحضارته وإنجازاته العلمية وقيمه الاخلاقية .

لقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ٨١ مرة لمنع صدور قرارات من مجلس الامن كانت غالبيتها تتناول حقوق الشعب الفلسطيني وتدين الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة . واستخدمت حق النقض هذه السنة سبع مرات لمعارضة مشاريع قرارات تخص القضية الفلسطينية .

ولا شك فإن من أكثر المواقف لا أخلاقية يتجسد في المشاركة الفعالة للولايات المتحدة في دعم قوات الاحتلال الصهيوني في مهمتها اللاإنسانية الهادفة الى قمع أروع انتفاضة وطنية في تاريخ البشرية وهي انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة ضد الاحتلال الصهيوني .

إن هذه الانتفاضة الشجاعة التي امتلكت كل عناصر المقاومة الوطنية المشروعة ضد الاحتلال ، والتي قدمت أروع الامثلة في حب الوطن وحب الحرية والعدالة والسلام وجسدت أنبل قيم الإنسان في تطلعه من أجل ممارسة حقوقه الإنسانية - هذه الانتفاضة التي دخلت في ضمير وقلوب شعوب العالم لم تجد إلا التآمر والإرهاب والبطش من قِبَل القوات الصهيونية المحتلة المدعومة بسياسة أمريكية تتناقض مع كل قيم الحضارة والمبادئ الإنسانية والاخلاق .

ولا بد هنا من الإشارة الى موقف دولة اخرى دائمة العضوية في مجلس الامن هي بريطانيا ، هذه الدولة التي تتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة في الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني وفي كثير من المشاكل التي تعاني منها المنطقة بسبب كونها أكبر قوة استعمارية سيطرت على المنطقة لفترة طويلة . إن هذه الدولة التي لم تعبر حتى الآن عن إرادة واضحة للتخلص من ماضيها الاستعماري والاعتذار عن جرائمها ضد شعوب العالم والكف عن أطماعها في النفوذ ، ماتزال تتخذ من القضية الفلسطينية ومن قضايا أخرى في المنطقة مواقف منحازة معادية للشعب العربي ومشوبة بالاحقاد والشبهات ولا تخدم قضايا الامن والاستقرار والعدالة .

إن جميع ما يقترفه الكيان الصهيوني العنصري من جرائم ضد الشعب الفلسطيني يهدف بطبيعة الحال الى تحقيق هدف رئيسي واحد هو تصفية القضية الفلسطينية وتثبيت دعائم الوجود الصهيوني في المنطقة مسلحا بقوة عسكرية ونووية متفوقة مدعوما من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها وساعيا الى فرض سياساته التوسعية وهيمنته على المنطقة . ويتعاون النظام الاسرائيلي العنصري من جانب آخر مع نظام جنوب افريقيا العنصري بشكل متواصل في المجالات النووية والاستراتيجية لمواصلة اضطهاد الشعب الفلسطيني وشعب جنوب افريقيا .

ولا شك أن من أبرز مراحل الوصول الى هذا الهدف ، وهو تصفية القضية الفلسطينية يتجسد في المخطط الامبريالي - الصهيوني لتوطين مئات الالاف من المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية في الأراضي المحتلة . إن عملية الاستيطان الجديدة هذه تتم على حساب الشعب العربي الفلسطيني . ولذلك تتواصل بشراسة وعنف متصاعدين حملات القمع والقتل ضد أبناء الاراضي المحتلة بهدف تهجيرهم وطردهم من أرضهم وإحلال المهاجرين الجدد محلهم ، وذلك لإقامة ما يسمى باسرائيل الكبرى . وقبل أيام فقط ، وبمناسبة إحياء ذكرى ارهابيي ما يسمى بكتلة الليكود ، قال الارهابي شامير إن زعماء الحركة السابقين تركوا رسالة واضحة تقضي بضرورة الاحتفاظ بأرض اسرائيل الممتدة من البحر الى النهر وديعة للأجيال المقبلة ولاستيعاب الهجرة الجماعية لليهود السوفيات لها وللشعب اليهودي عموما .

ويشمل اصطلاح أرض اسرائيل في مفهوم الارهابي شامير كلا من الضفة الغربية وغزة اضافة الى القدس والجولان وكذلك الارض التي احتلت قبل عام ١٩٦٧ . وتقول التقارير إن عدد اليهود السوفيات الذين وصلوا الاراضي المحتلة قد بلغ حوالي ٠٠٠ ١٥٠ شخص ويتوقع أن يبلغ عددهم المليون عام ١٩٩٣ .

إن الدول التي ترعى هذه الحملة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان وحق الهجرة ، ترفض في الوقت نفسه السماح للشعب الفلسطيني بممارسة تلك الحقوق وحق العودة الى وطنه رغم القرارت العديدة للأمم المتحدة التي

أقرت حق العودة منذ عام ١٩٤٨ ولم تنفذ حتى يومنا هذا . واليوم يستمر تنفيذ مؤامرة الهجرة الصهيونية على حساب هذا الحق الفلسطيني ولتهجير ما تبقى من الشعب الفلسطيني من أراضيه المحتلة .

إن العراق ، الذي تصدى لهذه المؤامرة الامبريالية - الصهيونية منذ البداية ، وكشف عن أبعادها ، قد شكل قوة عربية رادعة ذات قدرة على تحقيق نوع من التوازن يؤدي الى ردع الارهابيين الصهاينة وايقاف سياساتهم العدوانية والتوسعية على حساب الشعب الفلسطيني والامة العربية . هذا الموقف القومي الذي يدعم عملية إحلال السلام العادل وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، هذا الموقف جعل من العراق هدفا رئيسيا في مخطط التآمر الامريكي - الصهيوني . لذلك كان لا بد من وضع الخطط الكفيلة بإسكات العراق عن طريق اضعافه اقتصاديا . ومن ثم تجريده من قوته العسكرية الدفاعية ، ليتسنى للكيان الصهيوني ممارسة سياسته العدوانية التوسعية دون رادع أو مقاومة ، وهذا ليس بجديد . فقد شهد الوطن العربي وعبر عقود عديدة من الزمن وبخاصة في منتصف هذا القرن اشتداد التآمر ضد كل قوة عربية تحاول أن تتصدى للكيان الصهيوني وأطماعه بشكل جدي .

وقد استغلت الولايات المتحدة الامريكية الاختلال الذي نشأ في التوازن الدولي بعد التغييرات التي جرت في أوروبا الشرقية لتفرض مخططها التآمري هذا ، اضافة الى الاهداف الاخرى المتمثلة في السيطرة على ثروات النفط في المنطقة ، وبالتالي التحكم باقتصاديات العالم ، وبخاصة دول العالم الثالث .

من هنا نجد ذلك الترابط الموضوعي بين ما يسمى بأزمة الخليج التي جاءت نتيجة للتآمر ضد العراق لصالح اسرائيل وبين القضية الفلسطينية .

لم يكن استهداف العراق جديدا ، فقد كان العدوان الصهيوني على المفاعل النووي العراقي المعد للاغراض السلمية من أبرز حلقات هذا التآمر ، وقد جرت محاولات شتى من قبل أصحاب المخطط الامريكي الصهيوني لمحاصرة العراق واضعافه بهدف القضاء عليه . وهنا نجد تفسيرا لما قامت به الولايات المتحدة واسرائيل من جهود عديدة لإطالة أمد الحرب العراقية - الايرانية لمدة ثمانية أعوام . وكانوا ينتظرون عراقا ضعيفا منكفئا بعد الحرب ؛ من هنا جاءت المؤامرة الاقتصادية ضد العراق عن طريق تخفيض أسعار النفط .

وكان حكام النظام الكويتي البائد وأصدقاؤه الاداة الرئيسية في تنفيذ الحرب الاقتصادية هذه . وعندما أفشل العراق هذه المؤامرة قامت الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل وحلفاؤهما بالإعداد المكشوف لشن العدوان ضد العراق والامة العربية . وهكذا جاءت القوات الامريكية الغازية لتحتل الاراضي المقدسة في شبه الجزيرة العربية كامتداد للاحتلال الصهيوني للاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى في سوريا ولبنان .

إن عناصر التآمر التي استهدفت اقتصاد العراق ومشروعه التنموي الكبير وقطع الطريق على اصراره لإلغاء الفارق التسليحي بين العرب والكيان الاغتصابي في فلسطين المحتلة ، كان مقدمة لشن العدوان عليه ، وهذا يؤكد أن ما تعرض له العراق قبل الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ لم يكن بمعزل عن موقفه من القضية الفلسطينية ومن مؤامرة توطين المهاجرين الجدد في الاراضي المحتلة .

إن الحشود العسكرية الامريكية والاهداف المطلوبة في العدوان على العراق تؤكد عمق الترابط بين ما يحدث في الخليج العربي وبين تحرير فلسطين ، بل لا بد من التاكيد على الموقف السياسي للذين جاءوا بحشودهم الى جزيرة العرب وخليجهم من القضية الفلسطينية ، وفضح الفوارق الشاسعة بين ادعائهم الحرص على مصطلحات الشرعية الدولية والنظام الدولي الجديد وبين سكوتهم عن جرائم الكيان الصهيوني ودعمهم لها وحرصهم على عدم المساس به حتى ولو بجملة ادانة لا غير .

إن مسلسل الاحداث في منطقتنا يقودنا الى ايضاح الموقف السلبي الذي وقفته الادارة الامريكية من مبادرة العراق السلمية في الثاني عشر من آب/اغسطس . هذا الموقف الذي يستند الى سعي الادارة الامريكية وعملائها في المنطقة الى إبقاء الكيان الصهيوني بعيدا عن أية محاكمة عادلة .

وحين تقول الادارة الامريكية وعملاؤها إن المطلوب الآن التركيز على ما يسمى بأزمة الخليج ، ثم معالجة (قضايا الشرق الاوسط) ، فإنهم إنما يؤكدون تآمرهم على القضية الفلسطينية وحرصهم على بقاء الكيان الصهيوني العنصري بعيدا عن أي حساب . وبالتالي استمرار الاحتلال . واستمرار التوسع والاستيطان . وإلّا بماذا نفسر موقف هؤلاء من القضية الفلسطينية عبر نصف قرن من الزمان ؟ أين هم الآن من جرائم المحتلين المهاينة ، ولماذا التعتيم على مجزرة المسجد الاقصى التي قتل فيها الارهابيون الصهاينة (٢١) شهيدا فلسطينيا ، ولماذا بذل الوفدان الامريكي والبريطاني كل تلك الجهود في مجلس الامن في سبيل منع اصدار ادانة دولية بحق هؤلاء القتلة ، ولماذا الصمت عن رفض حكومة تل أبيب استقبال لجنة دولية للتحقيق في جريمة المسجد الاقصى ؟ ولماذا يعمل الوفد الامريكي وبصراحة على منع مجلس الامن والامم المتحدة من ممارسة أي دور في القضية الفلسطينية ؟

إن كل المعطيات الواقعية ، وكل الاحداث التي شهدها العالم في منطقتنا تؤكد الترابط بين ما يسمى بأزمة الخليج والقضية الفلسطينية وتؤكد أن الحل الوحيد يكمن في مبادرة العراق المطروحة منذ الثاني عشر من آب/اغسطس .

إن العالم اليوم أمام امتحان أخلاقي ساحته منطقتنا ، وسؤاله الأول هو فلسطين . ولكي يثبت عالمنا ومؤسساته وشعاراته أنه لن يسقط في هذا الامتحان الاخلاقي فإن عليه أن يتصرف على أن فلسطين أولا ، وفلسطين ثانيا ، وفلسطين ثالثا ، وإن حلا جذريا للقضية الفلسطينية يؤمّن إنهاء الاحتلال الصهيوني وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف هو السبيل الوحيد الى حل جميع أزمات المنطقة وفتح الطريق واسعا أمام شعوبها لكي تعيش في أمان واستقرار ورخاء .

السيد سومفوراشيت (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ما فتئت الحالة في الاراضي الفلسطينية ، بما في ذلك مدينة القدس ، التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ تزداد سوءا يوما بعد يوم على نحو يثير الجزع . وفي ٨ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، شهد العالم مرة أخرى أعمال قمع وحشي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين العزّل في مدينة القدس . وقد أسفر هذا الهجوم المبيّت على ساحة مسجد قبة الصخرة سقوط ما لا يقل عن ١٨ قتيلا وأكثر من ١٥٠ جريحا من المدنيين الفلسطينيين ، بما في ذلك أشخاص أبرياء كانوا موجودين لأداء الصلاة .

وبعد ذلك ، قام الجنود الاسرائيليون مرة أخرى يوم ١٨ تشرين الاول/اكتوبر بشن حملة قمع وحشي ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة ، أسفرت عن اصابة ٣١ فلسطينيا بجراح من طلقات الرصاص . كما جرح ٥٣ من القنابل اليدوية المسيلة للدموع و ٣٦ آخرين من الضرب بالهراوات . وفي اليوم نفسه ، تعرضت سيدة فلسطينية في نابلس يبلغ سنها ٦٥ عاما للضرب حتى الموت من الجنود الاسرائيليين . وفي اليوم التالي ، الذي يوافق ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ، أصابت القوات الاسرائيلية ٤٠ فلسطينيا بطلقات رصاص حي ورصاص مطاطي في قطاع غزة .

ووفقا للمصادر العليمة ، بلغت خسائر الفلسطينيين العزّل منذ بدء الانتفاضة أكثر من ٣٠٠ ١ قتيل ربعهم تقريبا من الأطفال ، وأكثر من ٠٠٠ ٩٧ جريح . وأصيبت ٨٩٠ ١

سيدة فلسطينية بالاجهاض بعد أن استنشقن الغازات المسيلة للدموع التي يستخدمها الجيش الاسرائيلي .

وما زالت العقوبات الجماعية القاسية تفرض من وقت الى آخر . فخلال الفترة الممتدة بين شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ونهاية آب/اغسطس ١٩٩٠ ، وضع أكثر من ١٠ ٢٠٠ فلسطيني تحت الحجز الاداري لفترة تصل الى ستة أشهر في بعض الحالات دون محاكمة أو توجيه اتهامات اليهم . وفرض حظر تجول شامل لمدد يصل مجموعها الى ١ ٧٥٥ يوما ، وهدم ١ ٥٥٧ منزلا أو مبنى أو ختمت بالشمع . وفي الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، صودر ٨ ٠٠٠ هكتار من الاراضي .

وأدى تصاعد عمليات القمع والقتل للسكان الفلسطينيين المدنيين العزّل في الاراضي الفلسطينية بما فيها القدس التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، الى جعل مسألة الضمان الدولي لأمن وحماية الشعب الفلسطيني من المسائل الملحة بشكل متزايد . لذلك اجتمع مجلس الامن واتخذ يوم ١٢ تشرين الاول/اكتوبر القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) الذي يدين أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الامن الاسرائيلية والتي أسفرت عن حدوث اصابات وخسائر في الارواح البشرية ، ويطلب الى اسرائيل الوفاء بدقة بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية المقررة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/ اغسطس ١٩٤٩ ، التي تنطبق على هذه الحالة والتي تعتبر اسرائيل طرفا فيها .

ومما يؤسف له أن اسرائيل ، كما هو معروف تماما ، أظهرت مرة أخرى ازدراءها الكامل للمجتمع الدولي ؛ ورفضت بغطرسة القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) برمته ، كما رفضت أن تستقبل بعثة التحقيق التي كان من المقرر أن يوفدها الامين العام الى المنطقة . وقد أدى ذلك الى أن يجتمع مجلس الامن مرة أخرى يوم ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ، وأن يتخذ قرارا آخر ، وهو القرار ٦٧٣ (١٩٩٠) يؤكد فيه من جديد ما جاء في القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) ، ويحث اسرائيل على إعادة النظر في قرارها . لكن القرار ٦٧٣ (١٩٩٠) لقي نفس المصير الذي لقيه القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) .

لقد ظلت جميع القرارات السابقة لمجلس الامن والجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية ومسألة الشرق الاوسط مجرد حبر على ورق . إن رفض اسرائيل المنهجي لكل قرارات الامم المتحدة ، وما اتخذته من تدابير وما تنتهجه من سياسات وممارسات في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة وفيما يتعلق بالسكان الفلسطينيين أسر يؤكد أطماعها الاقليمية وأهدافها التوسعية في تحد لأحكام الميثاق والقانون الدولي . وسواء أردنا أو لم نرد ، فإن حالة انعدام الامن وانتشار العنف السائدة في الاراضي المحتلة نتيجة لأعمال القمع الاسرائيلية تعد بمثابة رفض للسلم وبالتالي رفض للتقدم . بل إن اسرائيل وسّعت نطاق أنشطتها العدوانية واحتلالها حتى شملت منطقة الجنوب اللبناني التي قصفتها ما لا يقل عن ١٧ مرة منذ بداية العام الحالي .

وفي الوقت الذي يحدث فيه انفراج في العلاقات الدولية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة والذي نشهد فيه وقوع تغيرات عميقة في العالم ، وهي تغيرات هائلة الى حد ان الكثيرين أخذوا يتكلمون عن قرب قيام نظام عالمي جديد يقوم على سيادة القانون واحترام الشرعية الدولية ، كان يتعين على اسرائيل أن تغتنم هذه الفرصة النادرة كيما تبدأ عملية السلم في الشرق الاوسط التي ما فتئ العالم كله يتطلع اليها منذ أكثر من أربعة عقود ، خصوصا وأن الفلسطينيين قد أدخلوا تغييرات سياسية هامة على موقفهم تجاه دولة اسرائيل تشمل الموافقة على وقف جميع الاعمال العدائية وقبول مبدأ الدولتين على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة وخصوصا قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وهي عضو في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتؤيد تأييدا كاملا وقاطعا النضال البطولي المشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الحقيقي الوحيد ، من أجل استعادة جميع حقوقه الوطنية الاساسية بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في إنشاء دولته المستقلة في فلسطين .

ويؤيد وفد بلدي تمام التأييد الرأي الواسع الانتشار والقائل إن حل مشكلة الشرق الأوسط ، وجوهرها قضية فلسطين ، يقتضي أن يعقد فورا مؤتمر السلام الدولي في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة كل الأطراف المعنية على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني ، والأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن .

إن ما أبداه الفلسطينيون من تصميم على المضي قدما في انتفاضتهم ليوضح بصورة جلية أنهم يرفضون الاحتلال ، وأنهم عاقدو العزم على ممارسة حقوقهم السياسية الأساسية والمشروعة . لذلك يؤكد وفد بلدي من جديد النداء الذي ما فتئنا نوجهه الى جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك البلد الذي بوسعه أن يمارس تأثيرا مؤاتيا على اسرائيل بغية مضاعفة الجهود الرامية الى تحقيق هدفنا المشترك ، وهو إحلال السلم ، الذي يمثل مطلبا ضروريا للغاية لشعوب تلك المنطقة ، وخصوصا للشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته .

السيد محمود (موريتانيا) : السيد الرئيس ، لن آخذ الكثير من وقتكم لأن وفد بلدي يؤيد مداخلة وفد الجزائر الذي سيتكلم باسم اتحاد المغرب العربي .

بالرغم من النداءات والادانات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي الى اسرائيل ، بما في ذلك قرارات جمعيتنا وقرارات مجلس الامن ، تستمر السلطات الاسرائيلية في رفض هذه القرارات الواحد تلو الآخر ، كما تستمر في ممارسة اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ضاربة بعرض الحائط كل المواثيق والحقوق الدولية .

إن الانتفاضة التي فجرها الشعب الفلسطيني البطل في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ وإعلان دولة فلسطين الذي تلاها ، هما برهان آخر على قدرة هذا الشعب على التعبئة وعلى تصميمه على استرجاع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

إن ما شهدناه مؤخرا وحتى في عطلة الاسبوع المنصرم ، أمس وأول أمس ، من انتهاكات للأرواح وللأراضي المقدسة من قبل السلطات الاسرائيلية ، لهو مظهر لا يغفر من مظاهر المؤامرة ومن مظاهر عدم احترام اسرائيل لكل القيم الإنسانية وللاسرة الدولية ولميثاق الامم المتحدة ولكل مفاهيم حقوق الإنسان .

إن جمعيتنا مطالبة بالسعي الى ايجاد حل دائم وشامل وعادل لقضية هذا الشعب ولقضية الشرق الاوسط عن طريق عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة تشارك فيه جميع الاطراف بما في ذلك - بصفة خاصة - منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، حل يرتكز على المبادئ المنصوص عليها خاصة في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ ، المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

لقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بمحاولات جادة ومخلصة من أجل ايجاد فرص حقيقية للسلام دون أن تلقى أي تجاوب فعلي ، بل كانت اسرائيل تتعنت أكثر في موقف الرفض وزادت من تمسكها بتطلعات غير مشروعة ، وما زالت تقيم المستعمرات الواحدة بعد الواحدة ، وما زلنا نسمع التصريحات المتكررة للقادة الاسرائيليين عن الحاجة الى إقامة "اسرائيل الكبرى" من أجل تلبية مطالب المهاجرين من يهود العالم ومن

اليهود السوفيات في هذا الوقت وذلك بهدف محاولة تغيير الهيكل الديموغرافي للاراضي الفلسطينية المحتلة .

إن هذه التعنتات تشكل خطرا كبيرا على السلم على الصعيدين الاقليمي والعالمي على حد سواء . لذلك علينا أن نعمل بجد متواصل لفتح سبل الحوار لإيجاد حل لهذا الصراع ، وأقصد بذلك الجهود لعقد مؤتمر السلم الدولي .

بما أن كل شيء له حتما نهاية ، وبما أن حالة الفلسطينيين أصبحت ، وقد مضى عليها أكثر من أربعين سنة ، من أسوأ الحالات التي يمكن أن تحدث لشعب ، أي تشريد العائدات ، فقد حان الوقت للمجتمع الدولي الذي تمثله منظمة الامم المتحدة أن يُقدِم على اتخاذ اجراءات فعالة ومعنية كفيلة باصلاح الظلم الذي لحق بهذا الشعب الشهيد .

إن كل تعاون دولي دائم في سبيل الاستقرار السياسي وحتى الاقتصادي ، لا بد أن يقام على أساس تسوية المشاكل الكبرى وأهمها مشكلة الشرق الاوسط وجوهرها بلا شك القضية الفلسطينية .

وفي الختام أود أن أشكر الامين العام على تقريريه الثمينين S/21919 أمام مجلس الامن و A/45/709 أمام الجمعية العامة في دورتها هذه . واقتبس في النهاية من تقريره أمام مجلس الامن ، سؤالا بالغ الاهمية يجب على الاسرة الدولية الرد عليه . يقول السيد الامين العام :

"القضية المعروضة أمامنا اليوم تتمثل في ما هية الخطوات العملية التي يمكن ، في الواقع ، أن يتخذها المجتمع الدولي لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي وحمايتهم" . (S/21919 ، الفقرة ٢٤)

إن موريتانيا التي تغتنم كل فرصة لتكرار التزاماتها المخلصة بمبادئ ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، لتأمل بشدة في ألاّ تترك الجمعية العامة الشعب

الفلسطيني الذي عانى ويعاني من أكبر مؤامرة استعمارية عرفها القرن العشرون ، بدون حماية .

لقد جاءت ساعة رفع الظلم وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي .

السيد أوردونيز (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشارك الفلبين المجتمع الدولي قلقه البالغ لعدم احراز أي تقدم في عملية السعي من أجل حل سلمي لقضية فلسطين .

إن التطورات السياسية المذهلة التي حدثت في نهاية عام ١٩٨٨ أدت بالعديد منّا الى الاعتقاد ، وهذا له ما يبرره ، بأن زخما قيّما قد تحقق وأننا نقترب حثيثا من التسوية التفاوضية . واليوم ، توجد حولنا دائرة مفرغة من العنف والمعاناة ، مصحوبة بتشدد متزايد في المواقف المتصلبة بالفعل ، مع الافتقار الى أي وسيلة دبلوماسية لحل المشكلة . ولم يدرج أي اقتراح حتى الآن يمكن على أساسه الشروع في المفاوضات . ولا يوجد إلاّ هذا الطريق المسدود الماثل أمامنا كحقيقة ، حقيقة تورثنا الشعور بالمهانة والعجز .

بالنسبة لمشكلة تركت تتفاقم لمدة طويلة ، وبالنسبة لشعب عانى كثيرا من الهوان وحُرم من حقوقه بقسوة ، وبالنسبة لمنطقة يعترف العديدون بأنها من أكثر مناطق العالم تفجرا ، فإن هذا الفراغ وعدم وجود آلية دبلوماسية نشطة تؤدي عملها هو ببساطة شيء لا يطاق .

إن المرء لا يمكن أن يعتبر فظا إذا قارن هذا الفراغ الصارخ ب "النظام الدولي الجديد" ، الذي رُحّب به كثيرا . وعلى حد تعبيركم الرقيق ، سيادة الرئيس ،

"في وقت يتحرك فيه العالم على نحو مثير ، من المجابهة إلى التعاون ... [كيف] تنطبق روح التعاون الجديدة هذه [على حالة الشعب الفلسطيني ؟] كيف ستترجم المعايير الاخلاقية السامية الجديدة في الشؤون الدولية إلى اجراء فعال لانصاف الفلسطينيين الذين تعرضوا للاجحاف زمنا طويلا ؟" (A/AC.183/PV.174 ، ص ص ١١ و ١٢)

بكل تاكيد ، يريد الفلسطينيون أن يعرفوا . فهم - وقد لحقتهم محن لا يضاهيها إلا مثابرتهم وروحهم التي لا تقهر - يتطلعون الينا في الامم المتحدة ، في هذه الجمعية ، لنقدم اليهم الجواب . وهم - الذين لا يزالون يأملون في استرداد حقوقهم الموروثة يوما ما وأن يكونوا معنا في مجتمع الدول بوصفهم شركاء متساوين - يستحقون جوابا .

ولا داعي لأن يستشيط المرء غضبا إن هو تعجب بصوت عال للسرعة التي حُشد فيها توافق الآراء الدولي واتخذت فيها الاجراءات في مواجهة العدوان في منطقة مجاورة - سرعة لم نشهدها بعد في حالة فلسطين . ومع ذلك فإننا نتفق معك ، يا سيادة الرئيس ، في أنه :

"سيكون من الظلم الشديد لشعب فلسطين ، الذي طالت معاناته ، ايجاد أي نوع من الربط الرسمي ، سواء كان ايجابيا أو سلبيا ، بين مشكلته وأزمة الخليج . فالمسألتان ليستا متصلتين تاريخيا أو سياسيا . إلا أنه لا ينبغي لنا أن نتجاهل حقيقة أنهما تثيران مشاعر متشابهة عندما يتعلق الامر بانكار الحق في السيادة الوطنية وحق تقرير المصير للشعوب" . (المصدر نفسه ، ص ١٦)

إن السرعة التي ينبغي للنظام العالمي الجديد أن يؤثر بها على القضية الفلسطينية لا يمكن المبالغة في التشديد عليها في ضوء تردي الحالة في الاراضي المحتلة . فكل يوم تستمر فيه الانتفاضة ، يعاني فيه الفلسطينيون والاسرائيليون على السواء . وهذه المعاناة ستجلب بمرور الزمن ما يكفي من المرارة للقضاء على ما تبقى لدى الطرفين من رغبة في التفاوض .

ويعتقد وفدي أن الدلالة الاكيدة الوحيدة على أن النظام العالمي الجديد قد حل بالنسبة إلى القضية الفلسطينية ، ستظهر عندما يُسمع في النهاية صوت الاغلبية ، التي لم يسبق لها مثيل ، التي أيدت القرار ٤٣/٤٤ ، المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ويبدأ الاعداد لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة .

فهذا المؤتمر سيسعى إلى ايجاد تسوية تقوم على المبادئ التالية : انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ الاعتراف بسيادة جميع دول المنطقة ، بما فيها دولتا فلسطين واسرائيل ، وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، واحترامها ؛ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ؛ ازالة المستوطنات الاسرائيلية المقامة في الاراضي المحتلة ؛ ضمان حرية الوصول إلى الاماكن المقدسة .

وبمشاركة جميع أطراف الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، وبمشاركة أعضاء مجلس الامن الدائمين الخمسة ، سيوفر المؤتمر مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية . وهذه المفاوضات المباشرة ، وهذا الحوار - لا استخدام القوة أو التهديد باستخدامها - هو روح النظام العالمي الجديد .

ولكن إلى أن يأتي اليوم الذي يبزغ فيه فجر النظام العالمي الجديد ويؤثر على حياة كل فلسطيني واسرائيلي ، ندعو اسرائيل إلى الاصغاء إلى نداءات المجتمع الدولي المتكررة لاحترام أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتصلة بحماية المدنيين في زمن الحرب ، والامتثال لها . وحزن اسرائيل على اليهود المشتتين لا يمكن إلا أن يؤدي إلى الاعتراف بالعذاب والالام التي ترتبت على الشتات الآخر الذي فُرض على الفلسطينيين ، وإلى فهمه . وتوق اسرائيل إلى وطن آمن ومزدهر وذي سيادة لا يمكن إلا أن يؤدي إلى الاعتراف بتوق الفلسطينيين وفهمه ليكونوا قادرين على التحكم في مصير أنفسهم على أرضهم .

لقد أصبنا بجزع عندما علمنا أن واحدا من كل أربعة فلسطينيين قتلوا خلال السنوات الثلاث الماضية من عمر الانتفاضة كان شابا لا يتجاوز عمره ١٦ سنة . لقد أصبنا بالجزع ونحن نقرأ قصصا تقشعر لها الابدان عن أطفال المدارس يهيمون على وجوههم هلعا لدى سماع أبسط قرقعة . لقد ذُكّرنا بطريقة مؤلمة بأحداث مماثلة وقعت في الماضي في بلدنا وبأنباء حالات الاختفاء غير الطوعي خلال ساعات الليل الحالكة . إن وفدي يدعو الله الا ينطبق وصف هوبز للحياة بأنها "قصيرة وسيئة ومتوحشة" على حياة الفلسطينيين إلى الابد .

فتماما ، كما انهار جدار برلين ، وكما يُعاد بناء جسور الوحدة والسلم في كمبوديا وفي أماكن أخرى ، نأمل أن يتصدع قريبا ، تحت أبسط لمسات ضبط النفس والتنازل ، جدار الريبة والكراهية في فلسطين الذي ازداد علوا على مدى السنين . ليت هذا يبدأ هنا والآن .

السيد أشيكي (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تدرس الجمعية العامة مرة أخرى قضية فلسطين . ويشعر وفدي أنه ملزم بحكم واجبه أن يسهم في هذه المناقشة التي نأمل أن تكون خطوة أخرى نحو تحقيق الممارسة الكاملة للشعب الفلسطيني الشقيق لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

معروض على الجمعية تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي تُذكّر فيها هذه الهيئة بمحنة الفلسطينيين المستمرة . فاسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديرنا للجنة على خدماتها المتفانية ، في ظل القيادة القديرة للسفير ديالو ، سفير جمهورية السنغال . وكذلك نرجو للأمين العام التوفيق في جهوده التي لا تكل الرامية إلى ايجاد حل سلمي لقضية فلسطين ، برعاية الأمم المتحدة . انه يستحق دعمنا الكامل في هذه المهمة الصعبة .

إن شعب ناميبيا يكن مشاعر خاصة للشعب الفلسطيني ، ويرتبط معه بروابط تضامن خاصة . فقد تشاطرنا معا تطلعات مشتركة نحو مستقبل أفضل لشعبينا . لقد سِرنا على طريق مشترك بحثا عن الحرية والكرامة . أجل ، لقد حاربنا يدا بيد ضد الهيمنة الأجنبية والعنصرية والاضطهاد .

لقد خبرنا في أحيان كثيرة ، كشركاء غير سعداء ، الوحشية والاذلال والعذاب ، وفي بعض الأحيان اليأس البادي الذي يعانيه مواطنونا الأحباء : من أطفال ونساء ورجال وشيوخ وشباب . إلا أننا لم نتخل عن الكفاح أبدا لأن قضية العدالة عزيزة جدا وتستحق كل تضحية .

لقد كنا نتساءل فيما بيننا - في كل عام يمر بل كل شهر أو أسبوع أو يوم ، وفي الواقع ، كل لحظة - متى سينضم شعبنا إلى مجتمع الدول الحرة والمستقلة . وإلى وقت قريب كنا جيرانا في هذه القاعة نفسها وفي قاعات مؤتمرات عديدة في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى ندافع عن قضية شعبينا .

واليوم ، ناميبيا مستقلة ودولة ذات سيادة ، وذلك بفضل مثابرة وتصميم شعبنا ، وبفضل الدعم الحيوي من المجتمع الدولي . وقد كان لنا فخر توسيع صداقتنا وتضامننا الطويل الأمد مع الشعب الفلسطيني إلى مستوى أعلى ، بإقامة علاقات دبلوماسية مع فلسطين عقب استقلالنا . إلا أننا لا نزال نشعر بالحزن لعلمنا أن هذا الشعب الباسل لا يزال يعيش في ظل الاستعباد والاحتلال .

ليس من قبيل الإفراط في التبسيط أن نذكر أن الوقت قد حان لكي نكفل جميعا معاملة منصفة للشعب الفلسطيني ؛ فكثيرا ما يقال انه عندما تتوافر الإرادة تتوافر الوسيلة . ووفقا لهذه الحكمة التقليدية ، لنعمل فرادى ومجتمعين حتى تستعيد فلسطين استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها .

يجب أن نتجنب غواية الاعتقاد بأن مأساة الفلسطينيين هي مجرد روتين مألوف . فالفلسطينيون بشر مثلنا ويستحقون الحصول على الحرية والاعتراف بحقهم في الحياة في ظل العدل والسلام في فلسطين المستقلة ذات السيادة ، وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

لقد أصيب جميع ذوي الشعور المرهف في كافة أرجاء العالم بصدمة من جراء مقتل أكثر من ٢٠ فلسطينيا في تشرين الاول/اكتوبر ومحاولة تبرير هذه المذبحة . ولا يجوز للعالم المتحضر أن يسكت عن هذه الجريمة المتعمدة . وبالمثال ينبغي وقف أعمال القمع الوحشي المستمرة ، للفلسطينيين في الاراضي التي تحتلها اسرائيل . وفي هذا الصدد نحث الذين يملكون القوة والنفوذ أن يستخدموا هذه القوة وهذا النفوذ لوقف هذه الممارسات التي تفضي الى الظلم والعدالة الانتقائية .

في هذه المرحلة من التاريخ التي يتكلم فيها كل شخص عن السلم والتوفيق يعتقد وفدي اعتقادا جازما أن رياح التغيير الايجابية ينبغي أن تستخدم الى أقصى حد ممكن لإعطاء الشعب الفلسطيني فرصة . وفي هذا الصدد نحث حكومة اسرائيل على أن تتعاون مع الجمعية العامة ومجلس الامن وأن تسعى الى ايجاد حل سلمي ودائم لقضية فلسطين .

ولئن كانت حكومتي تعترف بوجود دولة اسرائيل ، فإننا لا نقبل أن توجد دولة على حساب حق أمة أخرى في الوجود . ولقد أثبت التاريخ أن الحرب والكراهية والاحتلال لا يمكن أن تحسم الصراع في الشرق الاوسط ، وانها تساعد فقط على زيادة حدة التوتر في المنطقة .

وانطلاقا من هذا الاقتناع تؤيد حكومتي بالكامل عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط ، يشارك فيه جميع أطراف الصراع ، بما في ذلك بصفة خاصة الشعب الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، في البحث عن حل نهائي دائم .

إن حكومة وشعب جمهورية ناميبيا يتطلعان إلى اليوم الذي يشارك فيه شعب فلسطين الشقيق في أسرة الأمم كعضو كامل العضوية . فلنعمل معا بجد لتحقيق ذلك الهدف .

السيد بيتاركا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى في الدورة الحالية للجمعية العامة نتناول بالبحث قضية فلسطين مسألة أساسية . إن وفد ألبانيا يود ، بمشاركته في هذه المناقشة ، أن يؤكد من جديد الموقف الصلب لألبانيا حكومة وشعبا ، وتأييدها الكامل غير المتحفظ للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته . ويود وفدنا أن يضم صوته الى المجتمع الدولي بأسره في المطالبة بالحاح بتعزيز تصميمه وعزمه على بذل الجهود الجماعية في إطار الأمم المتحدة وأجهزتها بغية ضمان تقديم المساعدة الفعالة والمناسبة للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل ممارسة حقه الأساسي غير القابل للتصرف في أن يكون له وطن وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي العيش في حرية ، كأمة ذات سيادة . إن المأساة التي يعيشها هذا الشعب منذ عدة عقود لابد أن يوضع لها حد بأسرع ما يمكن .

منذ فترة طويلة ، يسلم الجميع بأن حل المشكلة الفلسطينية هو لب ومفتاح تسوية مشاكل الشرق الأوسط كلها ، وتحقيق سلام واستقرار حقيقيين ودائمين في تلك المنطقة . ومتى كان الأمر كذلك فإن معالجة هذه المشكلة وايجاد حل سريع لها ينبغي أن تكون لهما الأولوية في عمل منظمتنا .

صحيح أن العدوان الصارخ للعراق ضد الكويت وضمها ، وهي بلد ذو سيادة عضو في الأمم المتحدة ، يعتبر عملا مدانا وغير مقبول على الإطلاق ، وقد أدى الى أخطار وآثار لها نتائج لا يمكن التنبؤ بها على شعوب الشرق الأوسط وعلى السلم والأمن الدوليين .

إن هذا العدوان الذي أدانته بلادي بقوة قد ألحق ضررا كبيرا بالقضية العادلة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ووحدة صفوفها في مواجهة سياسة العدوان والاحتلال والضم المستمرة من جانب عدوهم ، الصهيونية الاسرائيلية . وأدى كذلك إلى إثارة القلق البالغ للمجتمع الدولي كله ، وإلى التزام منظمتنا وكثير من الدول الاعضاء بالتصدي له التزاما لم يسبق له مثيل .

وما فتئت جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية تؤيد جميع الجهود الايجابية التي تتخذ في إطار الامم المتحدة بغية التوصل الى حل مبكر وعادل لهذه الازمة المتفجرة ولتجنب حدوث صراع مسلح يمكن أن تكون له آثار رهيبة ، بكل الطرق الممكنة . وفي نفس الوقت لا ينبغي أن تصبح هذه الازمة ذريعة لصرف اهتمام المجتمع العالمي عن ضرورة الالتزام الكامل واتخاذ اجراءات فعالة وملموسة ترمي الى ضمان حل مشاكل الشرق الاوسط وفي مقدمتها قضية فلسطين . وفي التحليل الاخير فإن الصراعات والأزمات المعقدة في المنطقة ، مثل الصراع العربي الاسرائيلي ، والازمة اللبنانية ، والازمة الاخيرة في الخليج الفارسي ، ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها البعض وهي نتائج مترتبة على السياسات الضارة الماضية والحالية ، وعلى الممارسات والطموحات التي تستحق الإدانة ، وتأثير عناصر اقليمية وأجنبية .

إن التطورات الهامة التي حدثت في السنتين الماضيتين في العملية الجديدة للحوار والمحادثات بشأن القضية الفلسطينية ، والتي شاركت فيها منظمة التحرير الفلسطينية والجامعة العربية والامين العام والولايات المتحدة الامريكية ، أوجدت بعض العلامات المشجعة والمبشرة بأن يؤدي ذلك الحوار الى عملية حقيقية للتوصل الى حل للقضية الفلسطينية بصفة خاصة ولمشاكل الشرق الاوسط عامة ، وإلى ايجاد مناخ سياسي ودبلوماسي سليم يمكن أن يسهل هذه العملية . وكنا نتمنى أن نشهد ونرحب بخطوات اخرى ملموسة الى الامام ، ولكن الواقع الحالي ، وزيادة تفاقم الحالة وتصاعد حدة التوتر في الشرق الاوسط ، وبصفة خاصة سياسات العدوان والضم ، التي لم تتغير من جانب الصهاينة الاسرائيليين ، وتكثيفهم للعنف والقمع والارهاب في الاراضي المحتلة ،

لا يسمح لنا بالتعبير عن أي نوع من التفاؤل فيما يتعلق بإمكانية اتخاذ أية خطوات جديدة حقيقية وايجابية . وعلى العكس من ذلك تضطرنا هذه العوامل الى أن نعبر عن خيبة أمل كبيرة وقلق عميق . إن هذه السياسة المعادية للفلسطينيين ، وهذا الموقف المتشدد والمتعنت من جانب اسرائيل هما العنصر الاساسي الذي يعوق الطريق إلى أية عملية حقيقية للحوار الذي يستهدف تحقيق تسوية سلمية للقضية الفلسطينية ، ويبقي على حالة التوتر والحرب في منطقة الشرق الاوسط .

إن الدوائر الحاكمة في تل ابيب ، التي استفادت من انقطاع المحادثات بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة ، وبصفة خاصة من الحالة الناشئة عن أزمة الخليج الفارسي ، جعلت سياساتها وممارساتها في الآونة الاخيرة أكثر صلابة وكثفت ممارساتها وأعمالها الاجرامية ضد الفلسطينيين والعرب الآخرين في الاراضي المحتلة ، بالإضافة الى أعمال العنف والإرهاب في جميع هذه الاراضي . وكان الدليل الآخر الذي اثبت هذه الحقائق ، هو الجريمة المخزية الخطيرة ، وإراقة الدماء من جانب قوات الاحتلال الاسرائيلية التي قتلت وجرحت عددا كبيرا من الفلسطينيين الابرياء في جبل المعبد في القدس العربية . لقد أدان الرأي العام الدولي كله هذا العمل الإجرامي الجديد ، كما أدانه أيضا مجلس الامن .

إن تلك السياسة الهوجاء وذلك الموقف المنطوي على التحدي اللذين تنتهجهما اسرائيل واللذين لا يتعارضان مع المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني ومع السلم والامن في المنطقة وفي جميع انحاء العالم فحسب ، بل وأيضا مع مصالح الشعب الاسرائيلي ذاته وتطلعاته الى حياة سلمية وآمنة ، مقضي عليهما بالفشل . ألم يحن الوقت إذن كي يعيد شعب اسرائيل النظر بجدية في حلمه باسرائيل الكبرى ويبذه ، ويلزم نفسه بمسايرة الاتجاهات الإيجابية الجديدة التي تنحو الى إحلال الديمقراطية في العلاقات الدولية وحل الصراعات والمنازعات بالوسائل السلمية ، من خلال الحوار والمفاوضات بروح بناءة وخالصة ؟ إن هذا سيتطلب ، بالقطع ، انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير في وطنه وإقامة دولة حرة ومستقلة . وتحقيق هذه الحتميات في وقت مبكر سيشكل مفتاح تسوية الصراع ومشاكل الشرق الاوسط . فتلك التسوية تعد شرطا أساسيا لإقرار سلم عادل ودائم في المنطقة ، وكفالة الامن الحقيقي والسكينة لجميع شعوب وبلدان الشرق الاوسط .

إن الشعب الفلسطيني أظهر مرة أخرى من خلال صموده في انتفاضته ـ تلك الثورة الجماعية المفعمة بروح التصميم وإن كانت ثورة سلمية على الاحتلال والعنف والإرهاب ـ عزيمته الراسخة على المقاومة واستعادة حقوقه الوطنية . وهذا الالتزام السلمي من جانب الفلسطينيين باسترداد حقهم المشروع في تقرير المصير وممارسته ، وكذا الاستعداد الذي أبداه ممثله الشرعي أي منظمة التحرير الفلسطينية بإلزام نفسها بالحوار والتماس سبيل التفاوض بغية التوصل الى حل عادل للمشكلة الفلسطينية ، إنما يعبران تعبيرا واضحا عن حسن نوايا الفلسطينيين وعزمهم على إيجاد حل سلمي . ولقد استحق هذا النهج كل ما يمكن من دعم وتشجيع المجتمع الدولي وهذه المنظمة .

ويجب على الامم المتحدة ومجلس الامن أن يشرعا في أقرب وقت ممكن من اتخاذ سلسلة من التدابير الفعالة لبدء عملية جديدة وحقيقية تستهدف إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين . كما أن قيامهما بعقد وتنظيم مؤتمر دولي بشأن السلم في الشرق الاوسط

تشارك فيه ، على قدم المساواة ، جميع الاطراف المعنية ، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، غدا حتمية عامة ومطلبا ليس للبلدان العربية وشعوبها فحسب بل للمجتمع الدولي بأسره .

ولقد حان الوقت لتوجه الى اسرائيل الرسالة الصحيحة والنهائية لتنبيهها الى أن العالم لم يعد بإمكانه التعاون إزاء تحديها للمجتمع الدولي ، وسياستها وأنشطتها التي تقوم على ضم الاراضي ومناهضة الفلسطينيين والعرب وتهدد السلم والامن في الشرق الاوسط والعالم تهديدا خطيرا . وتجربة مجلس الامن في التصدي لأزمة الخليج إثر العدوان العراقي على الكويت هي دليل واضح على ما يتوافر لدى المجلس من إمكانات وقدرات عندما يكون هناك التزام حقيقي بسابر مسؤولياته واختصاصاته المنبثقة عن ميثاق الامم المتحدة .

وسوف يمنح الشعب الالباني وحكومته ، كعهدهما دائما ، دعما كاملا وراسخا للجهود الرامية الى كفالة تلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية الشقيقة . وطبقا لهذا الموقف المبدئي أيدنا وسنؤيد دونما تحفظ أي جهد يستهدف مساعدة الشعب الفلسطيني بحقه في استرداد حقوقه الوطنية وتيسير حل القضية الفلسطينية ومشاكل الشرق الاوسط بوجه عام .

السيد فورونتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن قضية فلسطين التي تحتل ، عادة ، مكانة خاصة في جدول أعمال الجمعية العامة تتسم الآن بطابع بالغ الإلحاح بالنظر الى الاحداث المؤسفة الجارية في الاراضي التي تحتلها اسرائيل . فمذبحة جبل الهيكل التي وقعت في ٨ تشرين الاول/ اكتوبر وجولة العنف والتطرف الجديدة التي أعقبتها هما نتيجة مباشرة للسياسة التي تنتهجها الدوائر الحاكمة في اسرائيل ، والتي تتمثل في دعم احتلالها للاراضي العربية وسحق المشاعر القومية والدينية لدى الشعب الفلسطيني . والاتحاد السوفياتي يدين بقوة موجة القمع الجديدة التي تشنها السلطات الاسرائيلية على السكان الفلسطينيين المدنيين ويطالب بوقف الاعمال الانتقامية المنافية لأي قانون .

ولا يسع المجتمع الدولي أن يقف مكتوف الايدي حيال مصير الشعب الفلسطيني ، فلقد اتضح بقوة في المناقشة التي جرت الشهر الماضي في مجلس الامن بشأن الحالة المتوترة في الاراضي المحتلة ، أن المواجهة في تلك المنطقة بلغت أبعادا خطيرة للغاية . وتشتد الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى الى اتخاذ خطوات دينامية تضع حدا لتصاعد العنف والى إقدام جميع الاطراف على اتباع نهج مسؤول بغية حل القضية الفلسطينية المعقدة .

ولكن مما يؤسف له إنه لم تلح حتى الآن أي دلائل ملموسة تنم عن استعداد حكومة اسرائيل لنبذ موقفها السلبي الذي يتعارض مع موقف الاغلبية العظمى من أعضاء الامم المتحدة ، فإسرائيل برفضها قراري مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) ، وكذا القرارات السابقة الصادرة عن المجلس والجمعية العامة والتي ترسي المبادئ التوجيهية السياسية والقانونية لتسوية شاملة في الشرق الاوسط ، وبرفضها قبول المقترحات المعقولة والواقعية التي قدمها الامين العام ، إنما تضع نفسها بالفعل في موضع خلاف شديد مع المجتمع الدولي بأسره .

ولقد أظهرت المناقشة التي جرت مؤخرا في اللجنة السياسية الخاصة أن التمييز السياسي والاجتماعي - الاقتصادي ، والثقافي ضد الفلسطينيين لم يتوقف ، وما برحت الحقوق الاساسية لذلك الشعب تستباح وتنتهك . إن سياسة اسرائيل القائمة على الاستيطان بالقوة في الاراضي العربية المغتصبة تخالف تماما قرارات الامم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تحظر استيطان أي سكان غير أصليين في الاراضي المحتلة ، وهذه السياسة الإسرائيلية لا تفسح المجال لتسوية عادلة للمشكلة .

ولعل الممثلين يعرفون أن المحاولات الاخيرة الرامية الى إحياء الحوار السياسي الذي غدا ممكنا نتيجة للموقف البناء من جانب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وصلت الى طريق مسدود لان اسرائيل لم تبد قدرا كافيا من المرونة . ويبدو - وهذا أمر يؤيده تصاعد التوتر في الوقت الراهن في الاراضي المحتلة - أن اسرائيل تعتزم الاستمرار في الاعتماد على الشدة والقوة العسكرية .

(السيد فورونتسوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ومن نافلة القول إن تلك السياسة تتسم بقصر النظر . بل من المؤكد أن السلطات الاسرائيلية اقتنعت ، على امتداد السنوات الثلاث الماضية ، بأن محاولاتها لإخماد الانتفاضة بقوة السلاح أسفرت عن نتيجة عكسية ، ولم تؤد ، في نهاية المطاف ، إلا الى تصاعد التوتر ليس في الاراضي المحتلة فحسب بل وفي المنطقة بأسرها ، مما أحبط كل جهد استهدف التوصل الى تسوية لصراع الشرق الاوسط . ونحن على اقتناع بأن حكومة اسرائيل ستثوب الى الصواب وتدرك أن الثورة الفلسطينية ليست هي سبب تدهور الحالة بل إنها نتيجة مباشرة لسياسات تل أبيب القمعية ، وأنه لن يتسنى تحطيم هذا الجمود إلا إذا تمت كفالة توازن حقيقي بين مصالح جميع شعوب المنطقة واحترام حريتها في الاختيار .

إن الحل العادل للقضية الفلسطينية داخل إطار تسوية شاملة في الشرق الاوسط ، يعد أحد الاهداف ذات الاولوية للسياسة الخارجية السوفياتية ودائما ما كان يرى الاتحاد السوفياتي أن الامم المتحدة - بما لها من هيبة ، ومن قدرات في مجال إقرار السلام ، وخبرة في شؤون الشرق الاوسط - تستطيع أن تلعب دورا قياديا في إحلال السلم الدائم في هذه المنطقة . وإننا مقتنعون بأن عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة تشارك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمون الخمس في مجلس الامن ، هو وحده الذي يتيح التوصل الى تسوية . وهذه هي الوسيلة الوحيدة التي تتيح ، في أقرب وقت وعلى نحو يعتد به بالقدر الممكن ، وضع نموذج جديد تماما من العلاقات تستطيع جميع شعوب الشرق الاوسط أن تعيش في ظله بسلام في إطار من التعاون الذي يقوم على حسن الجوار .

ويجب أن يقوم هذا النموذج على معايير القانون الدولي والسلوك الحضاري المقبولة من الجميع ، وعلى التوازن بين مصالح جميع الاطراف ، والقبول غير المشروط بحق الشعوب في حرية الاختيار . ومن المهم أن تقوم التسوية على أساس إقليمي عادل وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ؛ وأن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حق تقرير المصير نفسه الذي يمارسه الشعب الإسرائيلي وبنفس القدر وأن يضمن لجميع أطراف النزاع الحق في حياة يسودها السلم والامن داخل حدود دولية معترف بها ، وأن تمتثل جميع الاطراف إمتثالا دقيقا لمبادئ المساواة في الحقوق ، والامن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام السيادة والاستقلال ، وعدم استخدام القوة .

إن المجتمع الدولي والامم المتحدة منشغلان منذ وقت طويل بمشكلة التوصل الى تسوية في الشرق الاوسط ، وتسوية الصراع العربي - الفلسطيني ، وحل القضية الفلسطينية ، ومن المؤسف أنهما لم يحققا نجاحا ملحوظا حتى الآن . وكنا نقول ذلك هنا وفي أماكن أخرى قبل أحداث ٢ آب/أغسطس . وعقدت المشاورات ، ودرست النهج المختلفة ، ونوقشت احتمالات إقامة هياكل أمنية في المنطقة وتنفيذ تدابير بناء الثقة وأمور كثيرة أخرى . وهناك حوار واسع النطاق يجري منذ وقت طويل حول

كل هذه القضايا على كل المستويات في إطار الاجتماعات السوفياتية الامريكية . والاتحاد السوفياتي مقتنع بضرورة استمرار هذه الجهود . ويتعين البحث عن طرق للتوصل الى تسوية شاملة لمشاكل الشرق الاوسط المعقدة والتي كانت موجودة قبل ٢ آب/اغسطس . ونحن نعتقد أن اعتداء العراق على الكويت قد زاد الحالة في الشرق الاوسط تعقيدا ، بيد أن ذلك يعني ببساطة أنه يجب علينا أن نضاعف الجهود سعيا وراء إقرار السلم في المنطقة وحل المشكلة الفلسطينية .

والاتحاد السوفياتي على استعداد لتكثيف اتصالاته مع جميع الاطراف التي يهمها الامر ، بما في ذلك الفلسطينيون والدول العربية ، من أجل التوصل الى تسوية . ونحن على استعداد للدخول في حوار مع اسرائيل أيا كان شكله ومستواه . والنهج التي تتبعها الدول الاوروبية هي موضع اهتمامنا ، كما أن المشاورات بين أعضاء مجلس الامن بشأن مشاكل التسوية في الشرق الاوسط لها أهمية خاصة لنا .

لقد صرح وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، السيد شفارنادزي ، في مجلس الامن في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام قائلا :

"إن موقفنا الواضح المستقيم ازاء أزمة الخليج الفارسي يمكننا من العمل في ذلك الاتجاه دون أن تعيقنا تعليقات أو اتهامات بأننا الى حد ما نربط هذه الازمة بمشكلة إيجاد تسوية عربية - اسرائيلية" . (S/PV.2963)

وقال السيد شفارنادزي إنه لا يحبذ الوقت المضطرب لمحاولات حل مشكلة طويلة الامد لمجرد أن مشكلة جديدة قد نشأت ويتعين معالجتها .

لقد ألقيت بعض الكلمات الطيبة الصادقة من فوق هذه المنصة دفاعا عن مصلحة الشعب الفلسطيني . وحان الآن وقت اتخاذ إجراءات محددة كيما يعود السلم والعدالة في أقرب وقت الى ربوع الشرق الاوسط ، وتضمن لجميع الشعوب في المنطقة ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، حقهم غير القابل للتصرف في حياة آمنة وكريمة .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : السيد الرئيس ، يسرني وأنا اتكلم في الجمعية العامة للمرة الاولى في هذه الدورة أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة وأنا أتمنى لكم التوفيق .

عالجنا قضية فلسطين في السنوات الفائتة ، نكشف الظلم الواقع على أهلها ، ونفصل المخالفات والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية ، ونستعرض القواعد القانونية التي تنتهكها هذه السلطات ، والحقوق الإنسانية التي تنكرها . عالجنا القضية بين تسلسل الاخطاء التي قام عليها الوجود الصهيوني في فلسطين ، نتابع التناقضات الاساسية التي تعيشها اسرائيل . وأشرنا الى مواقف العرب وتضحياتهم للوصول الى حل سلمي يحفظ للمنطقة استقرارها رغما عن كل هذه التناقضات ، وبالرغم من جميع العوائق التي تثيرها الصهيونية .

بل لقد بلغت الجراة بالصهيونية أن انكر زعماؤها ، قبل بضع سنوات ، حتى وجود الفلسطينيين ، قالوا إنه ليس لهم وجود . حتى تجرأ قبل سنتين شامير رئيس وزراء اسرائيل ، وشبّه الفلسطينيين بالحشرات موحيا بانه سيقضي عليهم كما يقضي على الحشرات . ويّحها من عبارة تعكس نفس صاحبها الشريرة . ولا بد هنا من التنبيه الى خطورة التصريح الذي أدلى به شامير أيضا قبل أكثر من أسبوعين ، وقال ما معناه ، إن واجب حزبه هو الاحتفاظ بأرض فلسطين من البحر الى النهر ، من أجل الجيل الإسرائيلي المقبل ، ومن أجل تأمين مكان للمهاجرين الجدد . كأن البلاد فراغ بلا شعب وكأن الارض سائبة لمن يختطفها وكأن لا قانون ولا اعراف ولا أخلاق ، بل ولا أمم متحدة أو غير متحدة .

لكننا اليوم بعد دفن الحرب الباردة ، والعمل المشترك على الساحة الدولية ، وخصوصا في الامم المتحدة ، نقف أمام واقع جديد على الساحة العالمية ، واقع سيحدد مستقبل مسارها ، مستقبل العلاقات الاقليمية والدولية ، ويرسم للاجيال مصيرها ، رضيت الصهيونية أم أنكرت . إن روح التعاون الدولي الحقيقي الجذري الجديد بين الدول والكتل التي قسمت العالم مدة خمسة وأربعين سنة الى كتل وأحلاف والى ميادين تحد وخلاف ، هذه الروح البنّاءة اليوم ، تحمل في طياتها قيما جديدة ، ويسري في شرايينها احترام تلقائي للقانون ، ورفض تلقائي لشريعة الغاب . إننا نعايش ، في هذه المرحلة عالما يرى في الامم المتحدة ومبادئها والتزاماتها ، تجسيدا لاحلامه وتحقيقا لآماله ، ويرى في الشرعية الدولية أساسا لا غنى عنه لاستمرار هذا التعاون ، ولجني ثمرات العالم الجديد ، هذا العالم ، الذي سترى فيه اسرائيل نفسها وأساليبها ، غريبة عن أخلاقياته ، خارجة عن اطار مبادئه ، مرفوضة من قواعد سلوكه .

تهب في أرض فلسطين اليوم ، ومنذ ستة وثلاثين شهرا ونيف ، روح الحرية وروحية الشهادة ، ثورة عارمة ، ثورة الرجال والنساء ، الاطفال والشيوخ ، ثورة تنبع من ضمير شعب سكت عن الظلم ، حتى تصوروا أنه استكان للظلم ، بل ظنوا أنه استسلم للواقع المرير . وقالوا إن مشكلتهم خارجية ليس إلاّ ، ثم ثار الشعب الفلسطيني ، وثوّر معه حجارة الارض وأشجار المزارع ، ثوّر معه الماء والهواء ، وهو يقاوم ببسالة نادرة ، ستهزم بإذن الله الظلم والظالمين ، مهما كانت آلتهم الحربية ، وعدتهم الإرهابية .

لقد تحرك الضمير العالمي ، منذ بداية الثورة ، تحرك مع المطالبين بحقهم ، وأدان ارهاب السلطات الاسرائيلية ، وعرّى نفاق الصهاينة بكل صوره ، لكننا نرى ، مع الاسف أن الإعلام الصهيوني والارهاب الصهيوني قد أفلحا الى حد ، في التعمية على حقيقة كل ما يجري ارتكابه على أرض فلسطين . لقد طردوا الاعلام من ميدان عملياته ، وأغلقوا في وجهه الابواب ، فأين الذين يبكون ويتباكون على حرية التعبير ، على حقوق الشعب ، على حقوق الإنسان ، على الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية ، على النواميس

الإنسانية ، أين هم الآن ، وما يجري في فلسطين ؟ أم أنه يجوز للصهيونية واسرائيل ما يحرّم على المجتمع الدولي ، بكل أعضائه . إننا نسألكم حضرات الاعضاء ؟

حقوق الشعب الفلسطيني تنتهك الآن كما كانت تنتهك في كل يوم مضى . جميع الجرائم ترتكب بحق الشعب الفلسطيني ، بحق الطفل واليافع ، ضد الشباب والشيوخ ، وضد الرجل والمرأة . ليس هنالك حق على وجه الارض لا تنتهكه العصابات الاسرائيلية ، اليوم ، ضد الفلسطينيين على أرضهم وفي بيوتهم .

يقول تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف "تود اللجنة مرة أخرى ، أن توجّه اهتمام الجمعية العامة ومجلس الامن ، العاجل جدا ، للسياسات والممارسات ، التي تتبعها اسرائيل ، بوصفها الدولة المحتلة ، والتي تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب ، والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . وتكرر اللجنة مناشدتها العاجلة الى أقصى حد ، لمجلس الامن وللاطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة ، ولجميع المعنيين ، لاتخاذ جميع التدابير اللازمة ، الكفيلة بضمان الامن ، والحماية الدولية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، ريثما يتم انسحاب القوات الاسرائيلية ، والتوصل الى تسوية" . لا بد ، ولا خيار لنا من دعم وتأكيد مطلب حماية الفلسطينيين ، وتأمين الآلية التي تحقق مطلب اتفاقية جنيف المشار اليه ، لان التقصير في ذلك هو دعوة لان يقابل العنف الصهيوني برد الشعب على جلاديه ، بنفس اسلوبه .

إننا نتساءل ، هل لا زال هنالك في القرن العشرين ميزان لحقوق الإنسان ، يفصّل حسب الجنس واللغة والدين واللون ؟ كان هذا في الماضي . وقلنا إنه زال الى غير رجعة ، في زمن الامم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان ، فلماذا يسكت عنه حين ترتكب اسرائيل مخالفاتها وجرائمها ؟

لقد نقلت أجهزة الإعلام العالمية ، بداية المأساة الاخيرة قبل ستة وثلاثين شهرا ، ثم نادوا بحجب أجهزة الإعلام عما يجري في اسرائيل ، لانها اسرائيل ، ظنوا أن محاسبة الضمير العالمي لهم ، قد توقفت ، حتى ولو لم تتوقف الجرائم ، بل زادت

عنفا ، تماما كما فعلت جنوب افريقيا في حجب الإعلام عن أعمالها . لقد اشتـــدت المخالفات ، ولم تنقص ، زادت بشاعتها ولم تخف ، اتسعت مجالاتها ولم تتقلص ، واختفت خشية زعماء الصهيونية ، من مساءلة الرأي العام العالمي ، الرأي العالمي ، الـــذي ظنوا أنه أصبح لا يسمع ولا يرى ، واستمروا باسم حفظ النظام يرتكبون كل الجرائم الـــى اليوم . ونسمع من يقول إن مسؤوليتهم حفظ النظام ، اذا كانت هذه الجرائم لحفـــظ النظام ، فأين حقوق الإنسان التي تطالبون بها الدول الاخرى ؟ أم أن اسرائيل ميـــزان آخر لا يجرؤ البعض أن يمسه . تقول اللجنة في تقريرها "بلغ العدد الاجمالـــي للفلسطينيين الذين قتلوا منذ بداية الانتفاضة وتتحمل المسؤولية المباشرة عن قتلهـــم القوات الاسرائيلية والمستوطنون المسلحون والمدنيون والمتعاونون معهم ٨٥٦ حالـــة معروفة ، وذلك وفقا لمشروع قاعدة بيانات حقوق الإنسان التي يتمتع بهـــا الفلسطينيون ، ومن هؤلاء ٤٠٧ أشخاص قتلوا بأعيرة نارية ، و ٦٣ شخصا نتيجة الضـــرب وغير ذلك من أعمال العنف و ٨٩ من جرّاء حوادث تتصل باستخدام الغاز المسيل للدمـــوع ، وقد توفي ١٠٤ من الفلسطينيين في ظروف مريبة وكانت الاصابات بين الاطفال مرتفعـــة للغاية . فقد كان من بين الضحايا الذين قتلوا في الانتفاضة ٢١٧ طفلا دون من السادسـة عشرة أي حوالي ٢٥ في المائة من المجموع" . وتلجأ اسرائيل الى مجموعة تدابير قاسيـة من العقوبة الجماعية التي هي انتهاك صارخ لميثاق حقوق الإنسان ، ومخالفة واضحـــة لاتفاقية جنيف الرابعة .

لكن الشعب الفلسطيني ، المصمم على الحصول على حقوقه ، سيقيم ميزانه العادل بنفسه ، وسيطوّع آلة الظلم والارهاب ، لن يزيدهم الارهاب الصهيوني إلاّ اصرارا على إنهاء ارهاب المؤسسات من جذوره . إن ثلاثة ملايين من الاسرائيليين ، يريدون أن يغيروا مسيرة تاريخ منطقة عامرة بمئات الملايين من البشر ، ترفضهم أرضها وتلعنهم سماؤها ، وإنهم والله لاعجز عن تحقيق أحلامهم . لم يتعلم الاسرائيليون أن الامن لن يكون لهم وحدهم على أرض فلسطين ، وأن أصحاب البلاد هم الوحيدون القادرون على إرساء الامن فيها ، الامن لهم ولغيرهم ، وأنه لا أمن بدونهم ، وأنه لا أمن لغيرهم على حساب طمأنينتهم وسلامتهم .

لقد طرح العرب معادلة قمة فاس لحل قضية فلسطين والشرق الاوسط ، رغم ما فيها من تضحيات ، ثم قدّم الفلسطينيون تنازلات ضخمة ، فلم يفهموها ، ولم يعوها ، ولم يقدروها ، بل عميت أبصارهم عن رؤية التضحية فيها ، من أجل مستقبل آمن للمنطقة . لقد تعاموا ، حضرات المندوبين ، عن ادراك العناصر الاساسية للقضية الفلسطينية نفسها .

يشرح تقرير لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أمامنا ، كيف يتصرف الصهاينة بجميع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، كيف يهدرون جميع القيم التي يطالبون الدول الاخرى باحترامها ، حين تتعلق بهم ، كيف يرتكبون كل الجرائم ضد الإنسان العربي ، بل وكيف أنهم يشعرون بالحصانة ضد العقاب ، وكأن العقاب لا يأتي إلاّ من الخارج ، فأحكموا إقفال الابواب عليهم ، ضد إعلام الخارج ، إن العقاب ، أيها السادة سيأتيهم على أيدي ضحاياهم ، على أيدي الرجال والنساء ، الاطفال والشباب والشيوخ ، الذين يتعرضون لاشد أنواع العذاب والارهاب ، وهل يجوز لأحد أن يسأل الفلسطينيين بعدئذ ، لماذا انتقمتم لانفسكم ؟ والعالم واقف ، يتفرج على الجلادين يسومونهم سوء العذاب .

شكرا للجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . شكرا لها رئيسة وأعضاء ، وتقديرا مخلصا لجهودها للوصول الى الحقيقة ، ولجرأتها في الحق ،

لعرض هذه الحقيقة ، وأسفا أن تقف بعض الدول متفرجة مكتفية بالبيانات ، بعض الاجهزة العالمية تتحرك لتنعي ضياع القيم الإنسانية عند هذا البلد أو ذاك ، وتطالب بالعقوبات . هذه فلسطين أيها السادة ، هذا هو الشعب الفلسطيني ، يقع الآن تحت ممارسة أبشع آلة من آلات الارهاب والظلم ضد الإنسان ، فماذا نحن فاعلون هنا ؟

تحية من هنا الى الصامدين على أرض فلسطين ، تحية لهم يواجهون رصاص وقنابل ارهاب السلطة الاسرائيلية ، يتحملون الجوع والحرمان ، يتحملون القهر والتحدي ، على أرض بلادهم ، يتحملون الظلم والتمادي في مرابض تراثهم ، ومعاقل آبائهم وأجدادهم ، تحية لهم يثورون أبطالا ويموتون شهداء ، قال الله تعالى في كتابه العزيز "ولا تَحسَبَنَّ الذين قُتِلُوا في سَبِيلِ اللَّهِ أمواتا بَل أحيَاءٌ عِندَ رَبِّهِم يُرزَقُونَ" صدق الله العظيم (سورة آل عمران ، الآية ١٦٩) .

وكلمة الى جنود الجيش الذي جندوه في اسرائيل ليقتل الاطفال والنساء ، سيهزمك الاطفال والنساء بايمانهم بحقهم ، وسيهزمك رجالهم وشيوخهم ببأسهم وعقيدتهم بإذن الله .

هؤلاء الصامدون ، الثائرون على الظلم إنما يطالبون بحقوقهم التي تعترفون بها أنتم جميعا ، إن سكوتنا والثورة على أرض فلسطين ، تقابل البطش والاحتلال الاسرائيلي ، مسؤولية أمام الله والتاريخ ، سنقف يوما هنا ، اذا لم نعمل الآن ، لنندم على أننا لم نؤدها حقها ، وإننا لم نحل دون ما هو أسوأ .

ولا أريد أن أنهي كلمتي دون الاشارة الى ما ورد على لسان المندوب العراقي بالنسبة لوجود القوات المتعددة الجنسيات في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج الذين دعوا للتعاون في دفع الشر العراقي الذي هدد أمن المنطقة ، وكانت الكويت أولى ضحاياه ، وكان من ضحاياه قضية فلسطين برجالها ومصالحها وأهدافها . هذه القضية التي يستخدمها كما يستخدم ذكر الدين لتحقيق أهدافه المخالفة للدين والضارة بقضية فلسطين .

إن آخر من يجوز له الاشارة الى سلام الاماكن المقدسة هو النظام العراقي الذي يهدد أمن المنطقة كلها ويتبرأ الاسلام منه ومن أعماله ، وتتبرأ العروبة منه ومن أهدافه .

إن الاماكن المقدسة في أيد أمينة ، تحميها بصدورها من كل باغ . أكان هذا الباغي النظام العراقي أم غير النظام العراقي . واذا أفلس النظام العراقي في تبرير ما يرتكبه مخالفا للدين وكل مقوماته ، ومخالفا للأخلاق وكل متطلباتها ، فإن الاشرف له ألا يزج بذكر الاماكن المقدسة البريئة منه ومن أعماله وسوء نواياه في مقولاتهم تبريرا وتفسيرا لسوء ما يرتكبون .

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ذكّر كل المتكلمين الذين سبقوني تقريبا الجمعية العامة ، بأنه من بين جميع المنازعات التي تهدد السلم والأمن العالميين ، يبرز الصراع في الشرق الأوسط ، ولبّه قضية الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، كأخطر المنازعات وأكثرها دموية من بين التي ظلت باقية حتى الآن دون أن تتأثر باسترخاء التوتر بين الشرق والغرب وما ترتب عليه من انتهاء الحرب الباردة . وباستثناء سياسات الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا ، ليس هناك سوى عدد ضئيل من الموضوعات ما فتئ مدرجا على جدول أعمال الأمم المتحدة كل هذا الوقت الطويل .

في البيان الذي أدليت به في الجمعية العامة في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أشرت إلى أن غزو العراق للكويت وضمه قد صرف الانظار عن القضية الفلسطينية . كما أشرت إلى أن الازمة الجديدة في المنطقة قد أدت ، لسوء الحظ ، إلى صرف الانظار عن محنة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة التي لا تلقى الانتباه الذي تستحقه . وهذا يدعو إلى الاسف الشديد إذ لا يسع أزمة الخليج إلا أن تزيد من معاناة الشعب الفلسطيني . ولذلك ، فالازمة إنما هي سبب إضافي لإحياء عملية السلم في الشرق الاوسط . وحيث أن الامم المتحدة كانت طرفا في خلق هذه المشكلة ، فهي تتحمل مسؤولية لا مناص منها عن تصحيح الخطأ الذي ارتكب بحق الشعب الفلسطيني وذلك بالمساعدة على إحياء السعي إلى إيجاد حل دائم للقضية الفلسطينية . وإذا كان لإيمان الشعب الفلسطيني وثقته بالامم المتحدة وبتضامن المجتمع الدولي أن يستمرا ، وجب علينا ألا نكتفي بأن تظل محنته قيد النظر بل أن نقوم على وجه السرعة بعمل ما لتدارك الامر .

وفي الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، كان الجميع يعتقدون أن الوقت مؤات للغاية للبحث من جديد عن حل شامل للصراع في الشرق الاوسط ، وخصوصا قضية فلسطين التي تشكل جوهره . وفي عام ١٩٨٨ ، قبلت منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وللاسف فإن إسرائيل بدلا من قبول غصن الزيتون هذا ، استمرت في رفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية والامتناع عن المشاركة في أية عملية تهدف إلى تحقيق تسوية سلمية شاملة للنزاع متذرعة بحجج بالية تسبب حرجا حتى لاكثر مؤيديها حماسا . فلا أحد يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية ، غير صادقة في قبولها لقرارات مجلس الامن ، سوى إسرائيل . ومرة أخرى ، وأثناء اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ في الجزائر أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية قراراتها التاريخية التي أكدت استعدادها للاعتراف بوجود إسرائيل والمشاركة في عملية السلم . وقد أثار ذلك الآمال في أن يصبح بوسع إسرائيل أن توافق على عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة تشترك فيه كل أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم

المساواة ، وجميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . واليوم يبدو عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط أبعد منالا مما كان في أي وقت مضى . ويبدو أن الهدف من هذا الكلام ومن المحاولات الفاترة الهمة كان يتمثل ، كما لاحظ البعض ، في استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من المحادثات . ومع أن هذه التنازلات التي تنم عن الشجاعة قد عززت مركز منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، ولم تنتقص منه ، فإنها لم تقنع السلطات الإسرائيلية بالكف عن العيش في الماضي .

وقد لاحظ وفدي ، بعميق الارتياح ، خلال الدورة الرابعة والاربعين أن الولايات المتحدة الامريكية التي تتمتع بنفوذ كبير في المنطقة بدأت تسلك الاتجاه الصحيح وقامت ، بعد انتظار طويل ، بإجراء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن ، لسوء الحظ لم تكد المحادثات تبدأ حتى ظهرت دلائل على أن هذا التطور السياسي الإيجابي قد يجهض . وقد اتخذت محاولة منظمة التحرير الفلسطينية المزعومة لدخول إسرائيل للقيام بعمليات إرهابية سببا مباشرا لإنهاء الاتصالات . وللاسف ، فإن هذا النهج في معاملة منظمة التحرير الفلسطينية قد أدى إلى مقابلة مرونتها بتعنت إسرائيلي مستمر . كما أنه شجع إسرائيل على الاستمرار في رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ومواصلة محاولتها الرامية إلى إيجاد فلسطينيين عملاء للتعاون معها . وقد باء ذلك بالفشل . وواصلت إسرائيل ، التي تشعر بالإحباط ، إنزال وابل من الإرهاب بالشعب الفلسطيني في محاولة يائسة لكسر معنوياته والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية .

ويلاحظ الامين العام في تقريره أنه :

"يتضح ... أنه لا يوجد اتفاق كاف ، لا داخل مجلس الامن ولا بين أطراف النزاع ، يسمح بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط على نحو ما دعا إليه القرار ٤٣/٤٤" (A/45/709 ، الفقرة ٥)

إن هذه الحالة المحزنة تؤكد من جديد ضرورة أن يجد المجتمع الدولي سبيلا للخروج من هذا المأزق . ولذلك ، يناشد وفدي الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن الذين أبدوا عزما فريدا من نوعه ، ووحدة في الهدف إزاء الخليج ، أن يسلكوا السبيل ذاته إزاء قضية فلسطين ، وأن يشرعوا في ممارسة الضغط على إسرائيل للاستجابة لحسن النية والسخاء اللذين أعربت عنهما منظمة التحرير الفلسطينية . فلا بد من اقناع إسرائيل بل إذا اقتضت الضرورة إرغامها على الموافقة على عقد مؤتمر السلم الدولي تحت إشراف الامم المتحدة . ويتعين على أعضاء مجلس الامن الدائمين ، وخصوصا اولئك الذين يمكن أن يؤثروا على إسرائيل ، أن يبينوا لها أنهم ليسوا على استعداد بعد الآن للسماح لها بمواصلة عرقلة عملية السلم في الشرق الأوسط .

لقد اقترن تعنت إسرائيل باستخدام وحشي مطلق للقوة . وإن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة ، الوارد في الوثيقة A/45/576 بتاريخ ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، يحتوي ، على غرار السنوات السابقة ، على معلومات حديثة عن القمع الإسرائيلي المتزايد وإنكار حقوق الإنسان . ولا تزال الحالة متوترة . ونحن نتوقع استمرار المقاومة ضد سياسة الضم والاستيطان التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٦٧ . لقد أدت أعمال القتل والضرب واستخدام الغازات المسيلة للدموع وغيرها من وسائل القمع المختلفة ضد المتظاهرين والمضربين وقاذفي الاحجار إلى قتل آلاف ، وجرح عشرات من الالاف . وأن الخسائر الكبيرة الناجمة عن قمع المدنيين ، بما في ذلك الاطفال والمسنون من ضحايا استخدام العنف دونما تمييز ، لا يؤدي إلا إلى زيادة جسامة جريمة الاحتلال والضم . كما أن الاعمال الوحشية المروعة التي تقترفها السلطات الإسرائيلية قد أصبحت موجهة كذلك إلى الهيكل الاساسي الاقتصادي والاجتماعي في الاراضي المحتلة ، مثال ذلك هدم المنازل ، ومصادرة الأراضي ، والاستيلاء على الممتلكات ، وقطع خطوط الهاتف والكهرباء ، وقطع المياه ، وقلع الاشجار . ومن الصعب تصور صدور هذه الاعمال عن حكومة تزعم التحضر والديمقراطية .

ومما زاد القلق إزاء هذه الحالة المروعة لحقوق الإنسان في الاراضي المحتلة ، الاعمال اللاإنسانية التي تمارسها إسرائيل ، مثل مواصلة إقامة المستوطنات وتوسيعها في الاراضي المحتلة نظرا لوصول مهاجرين جدد من أجزاء مختلفة من العالم ، في الوقت الذي تقوم فيه بترحيل نساء وأطفال من الفلسطينيين .

ومن المتعذر أن نقدر التكلفة الإنسانية والمادية لكل هذه الاعمال . ونحن نحيي الشعب الفلسطيني على بسالته ومقاومته بعزم للقمع والاضطهاد اللذين تمارسهما إسرائيل . فهو ، على الرغم من أنه لا يملك سوى الحجارة والقبضة سلاحا له ، لا يزال يبين للعالم أنه ما من قوة على الارض تستطيع أن تقف حائلا دون توق الإنسان إلى كرامته وإنسانيته . فحقوق الشعوب غير القابلة للتصرف لا يمكن إنكارها إلى الابد .

وحيث أن منظمة التحرير الفلسطينية قد حظيت باعتراف الجمعية العامة بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني لا يصح السماح لإسرائيل وحلفائها بوضع إطار للمفاوضات يستبعد منظمة التحرير الفلسطينية . ولذلك ، فإننا نرحب بالاستنتاج الذي توصل إليه تقرير الامين العام حين قال :

"عملية التفاوض لن تكون فعالة إلاّ إذا شملت الاطراف المعنية جميعها ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وإلاّ إذا استهدفت تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي تقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني" . (A/45/709 ، الفقرة ٧)

إن التأخير المتواصل في تسوية مشكلة الشرق الاوسط يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن في المنطقة . ومما يؤسف له أن عدم وجود أية عملية دبلوماسية للتغلب على العقبات التي لا تزال تحول دون سير عملية تفاوضية فعالة في الشرق الاوسط إنما يعود إلى التأييد والحماية التي لا تزال تتمتع بهما إسرائيل من جانب عضو دائم في مجلس الامن .

ويرى وفد بلدي أن الوسيلة الوحيدة للتحرك قدما الآن هي أن يعقد مجلس الامن مؤتمرا دوليا معنيا بالشرق الاوسط لحل المشكلة - حلا نهائيا . ونعتقد بإخلاص أن الاوان قد آن في ضوء التطورات الإيجابية في الحالة السياسية الدولية ، لاستئناف عملية السلم في الشرق الاوسط مع التركيز على حق الشعب الفلسطيني في وطن خاص به .

وفي يوم الخميس ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، اتخذ مجلس الامن قرارا يقصد به إرسال أقوى إشارة إلى العراق بأن العالم على استعداد لاستعمال القوة لتحرير الكويت .. ويذكرنا هذا القرار بأن إسرائيل احتلت أراض عربية وفلسطين لسنوات ، وأن القرارات المتتالية التي اتخذت لم تكن تساندها على الإطلاق أية قوة أو أي تهديد باستعمال القوة لقد حان الوقت لتناول المسألة الفلسطينية بالجدية التي تستحقها . وللعالم الحق في أن يتوقع ان اولئك الذين استعملوا في الماضي حق الفيتو لحماية إسرائيل سيجدون الآن القدرة على إظهار الإرادة السياسية اللازمة لكل يقولوا لإسرائيل أن حق الفيتو لم يعد متاحا لتأمين عنادها . وللعالم الحق في أن يتوقع من تلك الدول أن تستعمل نفوذها في المنطقة لاقناع إسرائيل بأنه يجب عليها ، لصالح المنطقة برمتها ولصالح إسرائيل ذاتها ، أن تتخلى عن تعنتها وتستجيب للنداءات المستمرة لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط .

وترى تنزانيا أن تأثير الولايات المتحدة على إسرائيل يضعها في موقف فريد يمكنّها من تناول المسألة الفلسطينية بشكل متوازن . وتلقى الولايات المتحدة في ذلك التأييد التام من المجتمع الدولي الذي تقع عليه مسؤولية العمل مع جميع أطراف الصراع من أجل تحقيق تسوية شاملة على أساس قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في

١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في تفادي المشكلة . فكما أن العالم لم يتمكن من التهرب من حق اليهود في وطن لهم ، لا يمكنه على الإطلاق التهرب من مسؤولية إقامة وطن للشعب الفلسطيني .

والمناخ السائد الآن يلقي علينا واجبا ، ويضفي علينا إحساسا بالعجلة . ويجب على إسرائيل أن تلحق بركب عملية التحول من عهد الصراع والتنافس إلى عهد السلم والتعاون . وحتى ونحن نتناول غزو الكويت وضمها ، دعونا نرسي الأساس لحل هذه المشكلة الاقدم والاكثر إلحاحا - أي مشكلة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة . وإذا كان لنا أن نتوصل إلى حل دائم للحالة المتفجرة في الشرق الاوسط فإني أكرر القول بإنه يجب على مجلس الامن أن يظهر نفس العزم الذي أظهره في حالة الأزمة بين العراق والكويت .

وتتطلب مشكلة فلسطين حلا عاجلا . وقد رفض المجتمع العالمي بكل حق أن يوافق على الربط بين الغزو الغاشم للكويت وضمها ، ومشاكل فلسطين التي طال عليها الزمن . ولكن هناك خطرا حقيقيا في أن يحدث هذا الربط . إن أحداث التاريخ والجغرافيا والملابسات تجتمع على نحو يجعل الربط شيئا له جاذبية لا تقاوم في نظر بعض القوى . وإذا سمح المجتمع الدولي للشلل الحالي أن يستمر ، فسيفشل في الجهود التي يبذلها للحيلولة دون قيام الربط . ولا شك في أن المستفيدين من الربط يتمنون أن يستمر الوضع القائم . ويجب أن نمنعهم من تحقيق امنيتهم . وأفضل وسيلة لذلك هي أن نتصدى للمسألة الفلسطينية على الفور . ويجب على أصدقاء إسرائيل ، ولا سيما الاصدقاء الذين قاموا بحمايتها باستخدام الفيتو ، أن يقولوا لها أن الكيل قد فاض .

وستواصل تنزانيا دعمها للجهود المبذولة لتحقيق أهدافنا النبيلة في الشرق الاوسط بصفة عامة وفي فلسطين بصفة خاصة* .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

السيد أودراوغو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في العام الماضي ، عندما أدليت ببيان عن الحالة في الشرق الأوسط من هذا المنبر أمام الجمعية ، قلت :

"على مر السنين ، أدى تراكم وتداخل العناصر السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية ، إلى تعقيد حالة تمثل قضية فلسطين جوهرها .

"ومهما يكن النهج الذي نتبعه في النظر في المشكلة ، تبرز المطالبة المشروعة لشعب على نحو لا يمكن دحضه أو طمسه ولا يقبل الطعن . ولا يمكن أن يقوم سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط إلا على أساس الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته الفعالة لها . لقد نتج كل ذلك عن عدم احترام تلك الحقوق" . (A/44/64 ، ص ٤٨)

وقد بدأ كل شيء بالاستهانة بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني من جانب من أعطوا ما لم يكونوا يملكونه .

إن أحداث ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ الدامية في القدس ، التي قتل أو جرح فيها عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين ، تشهد أيضا على استهانة قوات الاحتلال الإسرائيلية بالمطالبة المشروعة للشعب الفلسطيني بحقوقه . والإدانة الجماعية لهذه الأحداث من قبل مجلس الأمن توضح بجلاء عدم موافقة المجتمع الدولي .

إن إسرائيل ترفض استقبال بعثة الأمين العام كما يطالب قرار مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) . وترفض إسرائيل الاعتراف بأن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ يجب أن تطبق وتراعى في الأراضي المحتلة . وترفض إسرائيل الاعتراف بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة . واحترام هذا المبدأ من شأنه أن يعني إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ . وترفض إسرائيل التخلي عن سياستها غير المشروعة في الضم وتوطين المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة ، مما يزيد من صعوبة أي تحرك صوب السلم في المنطقة .

وترفض إسرائيل الاعتراف بالتنازلات التي تقدم بها المجلس الوطني الفلسطيني حرصا منه على التقدم نحو تسوية تفاوضية . وإسرائيل ، بعد أن أبدت تحفظات على الاقتراحات التي تقدمت بها هي نفسها ترفض تأييد خطة بيكر .

وبالتالي ، ليس هناك ما يروق لإسرائيل التي لا تكف على الإطلاق عن توجيه اللوم للأمم المتحدة وأعضائها . ووفقا لإسرائيل ، فإنه يجب ألا ينظر إلا في اقتراحاتها هي . ولا يمكننا إلا أن نستهجن هذا النهج الإنفرادي والتعنت الشديد من جانب إسرائيل .

إن المرء لا يحقق تقدما نحو السلام بعدم ايلاء أي اعتبار للطرف الآخر وبكونه غير مستعد على الاطلاق لتحقيق السلام على أساس شروط تجعله سلاما عادلا ودائما .

وفيما يتعلق بمنطقة ما برحت من أكثر المناطق تفجرا في العالم ، ينوّه الأمين العام مرة أخرى بالحاجة الى بذل جهود جديدة بغية التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لنزاع ما برح قائما منذ عقود وما برح مبعثا للتقلقل ويلحق معاناة شديدة بالعرب والاسرائيليين على حد سواء .

ولما كان شعب اسرائيل يعرف مدى المحنة التي يمر بها أي شعب بدون وطن فلا نستطيع أن نفهم عدم تفهمه للمحنة التي يمر بها الشعب الفلسطيني .

ومن سوء الطالع أننا اليوم نواجه حالة تنتهي في ظلها كل مبادرة الى طريق مسدود ، وبخاصة لأن النُهج والاحوال والاحداث الكثيرة في المنطقة قد غدت متشابكة إلى حد يبرر شعورنا بالتشاؤم . ومهما يكن عليه الامر ، فإن كثافة الانتفاضة المستمرة تذكرنا بأن الشعب الفلسطيني يتوقع تحقيق العدالة وبأن كفاحه مستمر ، على الرغم من العنف والقمع اللذين ترتكبهما السلطات الاسرائيلية . إن المدنيين الفلسطينيين لا يزالون يعانون من سوء المعاملة والاعتداءات على أيدي الجنود والمستوطنين الاسرائيليين . ولأسباب أمنية تُدمر منازل الفلسطينيين وتعاني أسرهم من ممارسات لا عدّ لها .

ومع ذلك ، ترى أكثر من ١٥٠ دولة ، تمشيا مع قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، أنه يمكن حل المسألة ارتكازا إلى النقاط الثلاث التالية : أولا ، انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية ، بما فيها القدس المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ؛ ثانيا ، احترام واقرار سيادة جميع الدول في المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ؛ ثالثا ، حل المشكلة الفلسطينية حلا مرضيا ، يقوم على الاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير .

إن بوركينا فاصو ، كما فعلت في الماضي ، تؤيد تأييدا قاطعا كفاح الشعب الفلسطيني ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، من أجل استرداد حقوقه الوطنية المشروعة واقامة وطن حر ومستقل .

وتتوقع بوركينا فاصو من اسرائيل أن تعترف بوجود الشعب الفلسطيني وأن نستخلص من ذلك الاعتراف نفس النتائج التي خلص اليها المجتمع الدولي .

يود وفدي أن يضيف بأن مناقشتنا هنا ستظل عبارة عن خطب جوفاء يمكن رفضها تماما كما يزيح المرء ذبابة مزعجة عن جسده ما دام يوجد في مجلس الامن عضو دائم ومتفوق يدأب في ضمان جميع أنواع الحصانة لاسرائيل .

وإذا ما أراد المرء أن يكون جادا في احلال السلم في الشرق الأوسط عليه أن يبحث دون كلل عن تسوية ، وأن يسعى سعيا حثيثا من أجل جمع كل الاطراف على طاولة المفاوضات في النهاية للانطلاق من نقطة ما .

وفي هذا الصدد ، يستفاد من نتيجة التصويت على القرار ٤٢/٤٤ المتخذ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أن الاقتراح المتعلق بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط لا يعارضه سوى ثلاثة أعضاء هم : اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ودومينيكا . فما دلالة ذلك ؟ هل نفهم من ذلك أن بقية أعضاء المجتمع الدولي متحمسون بشدة ضد اسرائيل ، أي أنهم يرفضون التسليم بأن المشكلة هي مسألة حياة أو موت بالنسبة لاسرائيل ، وأنهم مستعدون للاشتراك في القضاء على اسرائيل ؟ لو صدقنا ذلك سنكون مجحفين بحق الاغلبية الساحقة من الاعضاء الذين يعترفون باسرائيل . وفق كل ذلك سيكون هذا إهانة لعقولهم واستهانة برغبتهم في تحقيق السلم والعدل لجميع دول المنطقة .

لابد من استعادة دينامية السلام ولابد من اطلاق مبادرات ايجابية للتوصل إلى حل تفاوضي عادل ودائم لقضية فلسطين . إننا نعرف جميعا المتطلبات الاساسية لذلك الحل ؛ ولايزال يتعين وضعها موضع التنفيذ بفضل تعاون الجميع .

السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) : سيدي الرئيس ، يسعدني باسم وفد دولة الامارات العربية المتحدة أن استهل كلمتي هذه بتقديم وافر الشكر الى السيدة السفيرة عبسة كلود ديالو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وإلى أعضاء اللجنة الآخرين على تقريرهم المقدم إلى الجمعية العامة الذي يتصف بالوضوح والايجابية والموضوعية . كما أود أن أعرب لهم عن تقدير بلادي وامتنانها لمساعيهم الحثيثة لتحقيق المهمة السامية الموكلة اليهم ، ولرصدهم ومتابعتهم للاحداث والتطورات ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية .

لقد شهد العالم في السنتين الاخيرتين تغيرا جذريا في خارطته السياسية والايديولوجية ، وما واكب ذلك من انتهاء الحرب الباردة والسير قدما نحو نزع السلاح والحد من التسلح ، إلى غير ذلك من التطورات الايجابية على الساحة الدولية ، وقد انعكست هذه التغيرات على الخارطة السياسية العالمية وعلى الكثير من المنازعات ومناطق النزاع في مختلف قارات العالم . كما أحدثت تغيرات أساسية ومنهجية في كثير من الدول والمناطق وبالذات في علاقاتها الخارجية ، بعضها بدافع ذاتي والاخر نتيجة عوامل خارجية ، ولكن كل ذلك لم ينعكس بالنسبة الى اسرائيل .

لقد تحررت بعض الدول من ايديولوجياتها المتزمتة واتجهت نحو انتهاج سياسة الانفتاح وتحقيق المساواة بين الجميع ، بينما نجد اسرائيل تزداد انغلاقا وتزمتا في سياساتها ، وترفض الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بل يذهب بعض قادتها الى الانكار الكامل للوجود الفلسطيني ، وبالتالي تسعى اسرائيل الى ضم بقية الاراضي الفلسطينية وابتلاعها . ولقد أخذت بعض الدول في السماح للمنفيين من أراضيها بالعودة الى بلادهم بينما اسرائيل ترفض حق العودة للفلسطينيين ، بل تقوم بنفي وطرد العديد منهم بين فترة وأخرى ، كما تقوم بجلب عشرات الالاف من اليهود السوفيات لاجل توطينهم في الاراضي الفلسطينية والعربية .

وعمدت بعض الدول الى إعادة الاراضي والممتلكات المنزوعة من أصحابها الى مالكيها الاصليين ، بينما نجد اسرائيل تعمل العكس اذ تقوم يوما بعد آخر بنزع ممتلكات الفلسطينيين . كذلك أدركت بعض الدول أن سياسة القوة والمواجهة العسكرية سياسة فاشلة وأنها لم تؤد ولن تؤدي الى أية نتيجة . ولذلك فقد استبدلت تلك السياسة البالية بسياسة الحوار ، وأما اسرائيل فقد دأبت على سياستها في القمع والبطش والاضطهاد ضد الفلسطينيين .

ومن جهة أخرى أدت سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين الى تسوية بعض المنازعات الاقليمية تسوية كاملة ولكن المؤسف أن هذه السياسة حتى الآن لم تؤد الى تسوية قضية فلسطين . كما أدت سياسة الوفاق بصورة أخرى الى اجماع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الى انتهاج سياسات ووضع أسس لتسوية قضايا كثيرة معلقة ونزاعات طارئة ، وحتى الآن لم يحدث اجماع من قبل الدول الخمس على تسوية قضية فلسطين .

يعود الجمود الذي يعتور القضية الفلسطينية الى عاملين رئيسيين أولهما عدم تحرر اسرائيل من نظريتها العنصرية ، وثانيهما التردد الذي لا يزال يلازم البعض في عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

أما بالنسبة للعامل الاول ، فإن المصير الجائر الذي حكم به على الشعب الفلسطيني ومستقبله إنما يعود الى نظرية عنصرية وتوسعية هي الصهيونية ومجسدها اسرائيل التي لا تقتصر سياساتها وممارساتها على انكار تلك الحقوق ، وإنما تعمد باستمرار على طرد الشعب الفلسطيني من أرضه ، وتعريض من بقي منهم لكافة أنواع الاضطهاد والقهر والتعسف .

وأما العامل الثاني فإن بعض الدول المتنفذة ما زالت ، مع الاسف ، تنكر على الشعب الفلسطيني مساواته بالشعوب الاخرى ، وبالتالي ترفض الاعتراف له بالحرية والاستقلال ، وهذا الموقف لتلك الدول يتناقض مع نصوص وأهداف ميثاق الامم المتحدة .

إن لدينا اليقين الكامل بأن الشعب الفلسطيني سينال حقوقه الكاملة في الحرية والاستقلال كغيره من شعوب العالم . وأكبر دلالة على صحة ما نقول هو عزم ذلك الشعب على الاستمرار في نضاله وكفاحه ، مهما طال الزمن ورغم ما لحق ويلحق به من ضرر وأذى ، الى أن يزول الاحتلال البغيض ويمارس بالتالي ذلك الشعب حقوقه الوطنية الكاملة .

لقد أخذ النضال الفلسطيني منذ الهجمة الصهيونية عليه أشكالا متعددة كان آخرها شكل الانتفاضة ، وستدخل تلك الانتفاضة بعد أيام سنتها الرابعة . ورغم ما قاله عنها حين ابتدائها أعداء الحرية والتحرر ، بأن عمرها قصير وأنها ستضمحل وستخبو ، أثبتت عبر الايام والشهور أن جذوتها تتقد اشتعالا وأن دائرتها تزداد اتساعا وأن المشاركين فيها لا يقتصرون على فئة من الشعب الفلسطيني بل هي شاملة له جميعا بدون استثناء ، رجالا ونساء شيوخا وشبابا فتية وأطفالا . كما أثبتت أن بعدها وعمقها الجغرافي يشمل جميع المدن والقرى الفلسطينية المحتلة في مجمل أحيائها وشوارعها وأسواقها ، وأبرزت تطورا نوعيا في ممارساتها الوطنية الرافضة للاحتلال .

إن النتيجة الحتمية التي يصل اليها أي إنسان عاقل وموضوعي هي أن اسرائيل لا تبغي السلام ولا تريد تسوية للقضية الفلسطينية إلّا حسب اختيارها وشروطها التي تهدف الى استمرار الاحتلال وبالتالي ضم أرض فلسطين اليها ، تحقيقا لحلمها في إقامة اسرائيل الكبرى . ولهذا فالطريقة المثلى هي في دفع عجلة المؤتمر الدولي الذي دعت اليه الجمعية العامة ، وفي بذل كافة الضغوط على اسرائيل بما في ذلك تطبيق الفصل السابع من الميثاق ، لأجل حملها على قبول النهج الذي قررته المنظمة الدولية لتسوية تلك القضية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥